ISSUE : 5 March 2026
Faculty of Arts and Sciences ALAbyar University of Benghazi
Afaq Journal for Human and Applied Studies

العـدد : الخـامس مـــارس 2026
كلية الآداب والعلوم الإبيار - جامعة بنغازي
مجلـــة آفاق للدراسات الإنسانية والتطبيقية

الإِنقسـامُ السِّياسيُّ وآثارُهُ على الأمن الوطنيِّ الليبيِّ (2014-2025)

أ. نوال بالعيد سالم الفيتوري *

تاريخ الاستلام: 2025/09/23م | تاريخ القبول: 2025/11/01م | تاريخ النشر: يونيو/2026م

الملخص:

تتناولُ هذه الدراسة موضوع "الانقسامُ السِّياسيُّ وآثارُهُ على الأمن الوطنيِّ الليبيِّ"، وذلك خلال الفترة من عام (2014م حتى 2025م)، وطرحت الدراسة التساؤل الرئيس الآتي: ما الانقسام السياسي؟، وما أبرز آثاره على الأمن الوطني الليبي؟ وتمثلت أهداف الدراسة في: -التعرف على أسباب الانقسام السياسي في ليبيا، -توضيح مُقوِّمات الأمن الوطني الليبي، -التعرف على مخاطر الانقسام السياسي على الدولة، -التعرف على آثار الانقسام السياسي على الأمن الوطني الليبي.

ومن خلال استخدام المناهج العلمية،(المنهج الوصفي التحليلي، منهج دراسة الحالة)، توصلت الدراسة إلى إنَّ مُشكلة الانقسام السياسي في ليبيا تسببت في أضرار كثيرة، لحقت بالدولة الليبية وبعض مؤسساتها المهمة، كمصرف ليبيا المركزي وبعض الوزارات الأخرى، حيث إن هناك حكومتين وبرلمانين على أرض الواقع؛ الأمر الذي انعكس سلبا على الأمن الوطني للبلاد، فليبيا لها حدود مشتركة مع ست دول، وتلك الحدود تمثل مساحات شاسعة في عمق الصحراء أو على السواحل، وترتب على الانقسام السياسي وهشاشة الوضع الأمني وضعف السلطات القائمة مخاطر كثيرة على الأمن الوطني، تتعلق بمُشكلة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وتجارة المُخدرات، وتهريب الأسلحة والبضائع والبشر وغيرها، كما انعكست مُشكلة الانقسام السياسي على تعثر تحقيق "المصالحة الوطنية"، رغم تعدد المبادرات والرؤى، وتنافس المؤسسات السياسية في شرق البلاد وغربها على تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: الانقسام السياسي، الأمن الوطني، ليبيا، المصالحة الوطنية، الآثار الاقتصادية، التحديات الأمنية.

* أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد جامعة بنغازي.

المؤلف الرئيسي: أ. نوال الفيتوري.

DOI:https://doi.org/10.37376/ajhas.vi5.7673

ISSUE : 5 March 2026
Faculty of Arts and Sciences ALAbyar University of Benghazi
Afaq Journal for Human and Applied Studies
العـــدد : الخـــامس مـــــارس 2026
كلية الآداب والعلوم الإبيار - جامعة بنغازي
مجلـــة آفاق للدراسات الإنسانية والتطبيقية

Political Division and Its Impact on Libyan National Security (2014-2025)

*. Mrs. Nawal Baleid Salem Elfetory.

Abstract:

This study addresses the topic of "political division and its effects on Libyan national security" during the period from 2014 to 2025. The study raised the following main question: What is political division? What are its most prominent effects on Libyan national security?.

The objectives of the study were: - Identifying the causes of the political division in Libya, -Clarifying the components of Libyan national security, -Identifying the risks of political division on the state, -Identifying the effects of political division on Libyan national security.

Through the use of scientific methods (descriptive analytical method, case study method), the study concluded that the problem of political division in Libya caused a lot of damage to the Libyan state and some of its important institutions, such as the Central Bank of Libya and some other ministries. As there are two governments and two parliaments on the ground, this has had a negative impact on the country's national security. Libya has common borders with six countries, and these borders represent vast areas deep in the desert or on the coasts.

The political division, the fragility of the security situation, and the weakness of the existing authorities have created many risks to national security, related to the problem of illegal immigration, organized crime, drug trafficking, and the smuggling of weapons, goods, and people, among others. The political division has also contributed to the failure to achieve "national reconciliation," despite multiple initiatives and visions, and the competition between political institutions in the east and west of the country to achieve comprehensive national reconciliation.

Keywords: Political division, national security, Libya, national reconciliation, economic impacts, security challenges.

* *Assistant Professor, Department of Political Science, Faculty of Economics, University of Benghazi.*

* ***corresponding author:*** *Mrs. Nawal Elfetory.*

Copyright©C2024University of Benghazi.
This.open.Access.article.is Distributed under a CC BY-NC-ND 4.0 licens.

المقدمة:

شهدت ليبيا منذ عام 2014م مرحلة مفصلية في تاريخها السياسي الحديث تمثلت في انقسام مؤسسات الدولة بين سلطتين متنافستين على الشرعية السياسية والإدارية، ما أدى إلى حالة من الازدواجية في مراكز القرار وتعدد المرجعيات الحكومية والعسكرية، هذا الانقسام لم يكن مجرد ظاهرة سياسية عابرة، بل تحول إلى أزمة بنيوية عمقت هشاشة الدولة، وأثرت بشكل مباشر على منظومة الأمن الوطني الليبي بمختلف أبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وأسهمت التطورات التي أعقبت انتخابات عام 2014م وما تبعها من صراع مسلح بين أطراف سياسية ومناطقية مختلفة في تآكل الثقة بين مكونات المجتمع الليبي، وفتحت المجال أمام التدخلات الإقليمية والدولية التي زادت المشهد تعقيدا، وأضعفت قدرة الدولة على فرض سيادتها على كامل أراضيه، كما أدت الانقسامات في المؤسسات الأمنية والعسكرية إلى تفكك الأجهزة الرسمية وتنامي دور التشكيلات المسلحة غير النظامية؛ ما جعل الأمن الوطني عرضة للاختراقات والتهديدات الداخلية والخارجية على حد سواء.

إن الفترة الممتدة من عام 2014 إلى 2025م تمثل عقدا من التحولات الحرجة التي تداخلت فيها الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية، وشهدت محاولات متكررة للحوار الوطني والمصالحة دون أن تفضي إلى تسوية قادرة على إنهاء حالة الانقسام، وقد انعكست هذه الحالة سلبا على بنية الدول ووحدة مؤسساتها وعلى أمن المواطن الليبي واستقرار محيطه الاجتماعي.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تدور مشكلة الدراسة حول الانقسام السياسي العميق بين سلطتين متنافستين على الشرعية؛ مما أدى إلى ازدواجية في مؤسسات الدولة وتفكك منظومتها الأمنية والعسكرية، وتعدد الولاءات بين الكيانات السياسية والمناطقية والقبلية.

هذا الانقسام المستمر حتى عام 2025م لم يقتصر أثره على المستوى السياسي فحسب، بل تجاوز ذلك ليهدد الأمن الوطني بمفهومه الشامل؛ الأمر الذي يطرح تساؤل رئيس مفاده: إلى أي مدى أثر الانقسام السياسي في ليبيا خلال الفترة 2014-2025م على منظومة الأمن الوطني الليبي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل جملة من الأسئلة تتمثل فيما يأتي:

1- ما الأسباب والعوامل التي أدت إلى الانقسام السياسي في ليبيا بعد عام 2014م؟

2- ما أبرز مظاهر تأثير الانقسام السياسي على الأمن الوطني الليبي؟ وما سبل الحد منه مستقبلا؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين:

- أهمية علمية: وهي تناول الموضوع من خلال الدراسة القائمة على المنهجية العلمية.

- أهمية عملية: تتمثل في توضيح آثار الانقسام السياسي على الأمن الوطني الليبي، ويمثل ذلك فرصة لصناع القرار لمعرفة هذه الآثار والمخاطر، والعمل على إنهاء هذا الانقسـام.

أسبابُ اختيار موضوع الدراسة:

1. أسبابٌ شخصيَّة:

تتمثلُ الأسبابُ الشَّخصيَّة في الرغبة في دراسة «الانقسام السياسي» وآثاره على الأمن الوطني الليبي.

2. أسبابٌ موضُوعيَّةٌ:

تتمثلُ الأسبابُ الموضُوعيَّة في مُحاولة إضافة قيمةٍ معرفيَّةٍ في العلوم السياسية من خلال دراسة هذا الموضـوع.

أهـدافُ الدراسـة:

يمكن توضيح أهداف الدراسة في النقاط الرئيسة الآتية:

1. التعرف على أسباب الانقسام السياسي في ليبيا.
2. تـوضيـح مُقـوِّمـات الأمـن الوطـني الليبي.
3. التعرف على مخاطر الانقسام السياسي على الدولة.
4. التعرف على آثار الانقسام السياسي على الأمن الوطني الليبي.

مناهج الدراسة:

1- المنهج الوصفي التحليلي:

باعتبار أنَّ هذه الدِّراسة تُعدّمن الدِّراسات الوصفيَّة النَّظريَّة التي تهْتمُّ بدراسة الظَّاهرة محل البحث، لمعرفة طبيعتها وخصائصها وسماتها، فإنَّهُ سوف يتمُّ استخدام «المنهج الوصفيّ».

2- منهج دراسة الحالة:

يُعدّ أَحَدُ المَنَاهِجِ التي تُرَكِّزُ عَلَى ظَاهِرَةٍ سِيَاسِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ عَنْ طَرِيقِ وَصْفِهَا وَدِرَاسَتِهَا مِنْ كَافَةِ الجَوَانِبِ السِّيَاسِيَّةِ وَالاقتصَادِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ وَالاجتِمَاعِيَّةِ وَالعسكَرِيَّةِ، بِهَدَفِ التَّعَمُّقِ وَتَحْلِيلِ كُلِّ الجُزئيَاتِ المُرتَبِطَةِ بِهَا، يحتاجُ هذا المنهجُ إلى خلفيَّةٍ سياسيَّةٍ واقتصاديَّةٍ واجتمَاعِيَّةٍ لِدِرَاسَةِ الظَّاهِرَةِ دِرَاسَةً وَافِيَةً، كَمَا أَنَّ الهَدَفَ مِنْ هَذَا المَنْهَجِ الوُصُولِ إِلَى تَعْمِيمَاتٍ وَاسْتِخْدَامِ الخِبْرَاتِ المَاضِيَةِ وَسِيلَةً لِنَقْلِ المَعْرِفَةِ وَالمَعْلُومَاتِ إلى البُحَّاثِ في مجال عُلُوم السياسة فيما بعدُ، مع الأخذ بالاعتبار عدم التحيز ومُراعاة الظُّرُوف البيئية التي تُحيطُ بالحالة مَحَلّ الدِّرَاسَةِ.

حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية:

تقتصر الحدود المكانية للدراسة على دولة ليبيا.

2. الحدود الزمانية:

تركز هذه الدراسة على الفترة من عام 2014 وهو العام الذي شهد بدايات الازمة السياسية الليبية والانقسام السياسي إلى نهاية عام 2025م الذي كتبت فيه الدراسة.

أَدَوَاتُ جَمْعِ الْبَيَانَاتِ:

تقُومُ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ عَلَى البَحْثِ غَيْرِ الميداني، وَقَدْ اعتمدت عَلَى المَصَادِرِ الأَوَّلِيَةِ كَالوَثَائِقِ وَالتَّقَارِيرِ، وَكَذَلِكَ عَلَى المَصَادِرِ الثانويَّةِ كَالكُتُبِ وَالدَّوْرِيَّاتِ، إِضَافَةً إِلَى مَا نُشِرَ عَلَى شَبَكَةِ المعلُوماتِ الدَّوْلِيَّةِ حول موضوع الدراسة.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث والمسح المكتبي والإلكتروني حول الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، تبين أن هناك العديد من الدراسات التي كُتبت حول الأزمة الليبية وجوانبها المُختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.. ويمكن تقسيم تلك الدراسات إلى ثلاثة جوانب على النحو الآتي:

الجانب الأول: دراسات تتناول الأزمة السياسية الليبية من جو انب متعددة، منها:

- زياد عقل: «جُذُورُ الأزمة الليبيَّة وآفاقُ التسوية السِّياسيَّة»، وقد تناولت جولات الحوار السياسي التي شهدتها ليبيا عامي 2014م و2015م، الحوار السياسي في ليبيا: ومن أبرز جولات الحوار السياسي الليبي: حوار غدامس 1 (سبتمبر 2014)، حوار غدامس 2 (فبراير 2015)، حوار الرباط (مارس 2015)، حوار الصخيرات (أبريل 2015).

أن الحوار السياسي الليبي يظل أولوية لا يمكن التخلي عنها، وعلى الرغم من غياب أية نتائج حقيقية لهذا الحوار حتى الآن على الرغم من جولاته الكثيرة التي عُقدت داخل ليبيا وخارجها، فإن الأزمة في هذا الحوار حتى الآن، وكما حاولنا أن نوضح في هذه الدراسة، ليست أزمة غياب الإرادة السياسية للتسوية عن الأطراف المشاركة في الحوار، ولكنها أزمة رؤية غير كاملة لطبيعة الوضع في ليبيا، وأزمة أداء غير موضوعي وغير واعٍ من قبل راعي هذا الحوار. وبذلك فإن استمرار هذا الحوار بعد تعديل سياقه، وإعادة صياغة أهدافه، وإعادة النظر في أطرافه، ضرورة لابد منها. (عقل، 2015)

-حوسين بلخيرات: «مُستقبل الأزمة الليبيَّة :دراسة استشرافية من خلال تقنية التحليل المورفولوجي وتناولت هذه الدراسة عدد من الجوانب المتعلقة بهذه الأزمة، منها: تحديد المُتغيرات المُؤثرة في مُستقبل الأزمة الليبيَّة والصُّور المُستقبلية لها، واستخراج السيناريُوهات العامَّة لمُستقبل الأزمة الليبيَّة. وقد خلصت الدراسة إلى وجود ثلاثة سيناريُوهات مُمكنة لمُستقبل الأزمة الليبيَّة وهي كما يأتي:

السيناريو المُحافظ: الذي يستند إلى تجديد الرهان على الشرعية الدولية ودور منظمة الأمم المتحدة عبر اتفاقٍ أُمميٍّ جديدٍ، يكُونُ مرحلةً انتقاليَّةً إلى غاية تنظيم المشهد السياسي داخليّاً في إطارٍ رسميٍّ.

السيناريو الراديكالي :الذي ينقل المشهد الليبي من الاهتمام بجهود التسوية عبر الحل السياسي إلى التدخل العسكري الخارجي الموسع في صورة شبيهة بما حدث في الأزمة السورية، والذي قد يتوج بتوافق بين القوى الخارجية المُؤثرة كونه إطارا رئيسا لتسوية الأزمة الليبيَّة .

السيناريو الارتدادي: الذي يتضمن الرهان على الإطار التقليدي للمجتمع الليبي، أي الدور السياسي للقبائل، وكذلك الرهان على الدور التقليدي لدول الجوار في تسوية الصراع. (بلخيرات، 2020)،

الجانب الثاني: دراسات تتناولُ مُشكلة «الانقسام السياسي» في ليبيا:

- بلال عبد الله: «ليبيا بين الانقسام والتقسيم: الديناميات والمسارات المُحتملة»،

وركزت الدراسة على الانقسام السياسي في ليبيا، وتناولت ما يأتي: معالم الانقسام الليبي ومُستجداته، التأثيرات المتعاكسة على خطوط الصَّدع، السيناريوهات المُحتملة، وخلصت الدراسة إلى أنه على المدى القصير، يظل السيناريو الفيدرالي هو السيناريو المرجح في ليبيا. كما أن قدرة الأطراف الليبية على التوصل لتفاهمات حول تقاسُم الموارد المالية، وفق ما ظهر مؤخراً في اعتماد ميزانية موحدة مع استمرار الانقسام الحكومي، يعد مؤشراً قوياً على ترجيح هذا السيناريو. لكن بالمقابل لا يمكن إغفال مؤشرات تعميق الانقسام على المستوى العسكري، بما يصعّب وجود قوة عسكرية موحدة مستقبلاً، ومن ثم الاقتراب، ربما من سيناريو التقسيم. أما عن سيناريو إنهاء الانقسام وتوحيد السلطة السياسية وفق مسار انتخابي، فهو يُمثِّل جوهر المقاربة الأممية، وتعد واشنطن الداعم الأبرز لهذه المقاربة. ويمكن ملاحظة أن سبب تعثُّر هذه المقاربة حتى الآن هو عدم اتساقها مع الميل الواضح لدى الليبيين لدعم الخيار الفيدرالي؛ وهو ما ينعكس في التعارض بين تلك المقاربة وبين مسار تطور الأوضاع في ليبيا خلال السنوات الماضية فيما يتعلق بالإدارة الذاتية لأغلب المناطق (عبد الله، 2024).

- جمال عبد الرحمن، «الانقسامات السياسية وتوجهات السياسة الخارجية الليبية: (2011-2023)»: تسعى هذه الدراسة إلى كشف طبيعة وأسباب الانقسامات الليبية الداخلية التي حدثت بعد ثورة 2011، ومعرفة الفاعلين الرئيسين لعملية الانقسامات داخلياً وخارجياً، ودورها في خلق حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، ومن ثمَّ تقصى انعكاساتها على سياسة ليبيا الخارجية. وتأتي أهمية الموضوع من أهمية الدولة الليبية الإستراتيجية وخطورة أزمة الانقسامات التي خلقت محاور سياسة خارجية متباينة حالت دون التوصل لتسوية سياسية لحكم ليبيا. يكمن جوهر المشكلة في أن الانقسامات السياسية في ليبيا عقب ثورة 17 فبراير 2011 أدت إلى تغيرات هيكلية في طبيعة النظام السياسي، كما أن الاختلاف والانقسام حول حكم ليبيا أدى بدوره إلى اختلاف الرؤى في السياسة الليبية، لعدم وُجُود نظامٍ سياسيٍّ مُوحَّدٍ وحُكُومةٍ وطنيَّةٍ مُوحَّدةٍ وكشفت الدراسة عن مدى خطورة تأثير الانقسامات الليبية على اختلافاتهم في سياستها الخارجية فيما يتصل بالصادرات الليبية وفي مُقدِّمتها النفط والغاز، و شراكاتها الاقتصاديَّة والتِّجاريَّة (عبد الرحمن، 2023)..

- عبد الوهاب محمد الحار، «المشهد السياسي الليبي: المسارات والسياسات»، تمثل الأزمة الليبية حالة خاصة كونها ترتبط بتغيرات سريعة الإيقاع منذ 2011 عبر محطاتها المختلفة، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين، الأول يتعلق بعدم وجود هيكلة مؤسساتية ناضجة تسير مسارات التسوية وتحقق مستويات الاستقرار، مما يعمق مشهد الفوضى والتأزم. أما العامل الثاني: فهو مرتبط بطبيعة التغير السياسي في عام 2011م. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها ما يأتي:

-إن طبيعة الصراع بين الأطراف الليبية تعكس مدى قدرة الأطراف الخارجية في التأثير على السلوكيات والمرافق التي تقررها القوى المحلية. كما أن طبيعة المشهد يتسم بالتعقيد وإمكانية المفاجآت وذلك لطبيعة المجتمع الليبي غير المُهيكل والمُنظم ضمن مُنظمات مُجتمع مدني وأحزاب قادرة على تقديم الرؤى لمسارات التسوية والاستقرار (الحار، 2023).

-منذ مايو 2014 دخلت الصراعات بين الليبيين مرحلة شديدة الخطورة، إذ بدأت القوى الإقليمية تلعب دوراً محورياً في استمالة الأطراف المتنازعة وفرض أجنداتها عليها.

-باتت تصورات مختلف الأطراف للحل والتسوية السياسية في معظم الأحيان مرتبطة بالسعي وراء الامتيازات والمصالح الشخصية أو الفئوية، في ظل غياب رؤى وطنية تستند إلى متطلبات الأمن

القومي الليبي بأبعاده الشاملة.

-تواجه ليبيا تحديات كبيرة تتعلق ببلورة الهوية الوطنية ورسم ملامح الشخصية السياسية للدولة؛ فغياب الثوابت الجامعة وتحديد معالم الشخصية الليبية أسهم في تأجيج الصراع، سواء من خلال الخلاف حول المنهج الديني أو الاختلاف في قراءة التاريخ وتوصيف أحداث الماضي والحاضر، الأمر الذي ينعكس سلباً على الآفاق المستقبلية ويعرقل صياغة رؤى إيجابية لبناء الدولة.

الجانب الثالث: دراسات تتناولُ الأمن الوطني في ليبيا:

- المهدي إبراهيم: «أثر العامل البشري في الأمن الوطني الليبي»: تلقي هذه الورقة البحثية مزيدا من الضوء على ظاهرة الأمن الوطني برؤية معاصرة من جهة ورؤية داخلية من جهة أخرى، إذ لم تكرر هذه الورقة ما ذهب إليه غيرها من الأوراق المنشورة في هذا الصدد التي ركز معظمها على التأثيرات الخارجية في الأمن الوطني. بذلك تصف هذه الورقة وتحلل العوامل الداخلية التي يمكن أن تكون مؤثرة في ظاهرة الأمن الوطني؛ وهي تتعامل مع العامل البشري متغيرًا مستقلًّا من شأنه التأثير في المتغير التابع وهو الأمن الوطني الليبي، الذي يمس اليوم بمفهومه المستجد جميع قطاعات الدولة بصورة مباشرة وغير مباشرة، فهو التنمية بأبعادها وأشكالها ومستوياتها كافة، والتوقف عن التنمية يعني عدم الاهتمام بالأمن الوطني ومن ثَمّ الموت الحتمي للدولة وسيادتها (إبراهيم، 2023).

-تناول علي محمد علي الطنازفتي في دراسته إشكالية الأمن الوطني الليبي من خلال تحليل منظومته المفاهيمية على المستويين الداخلي والخارجي، موضحًا العلاقة التفاعلية بين الأمن الجزئي والأمن الكلي، إذ يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به. وأكد أن تحوّل المفاهيم والمصطلحات ينعكس بالضرورة على طبيعة السلوك السياسي ومضامينه، لاسيما مفهوم الأمن الوطني المرتبط بحماية مكونات الدولة الأساسية: المواطن، والإقليم، والسلطة الحاكمة، وهي العناصر التي يستند إليها صانع القرار في تحديد استراتيجياته وأولوياته وتوجهاته. كما سعى الباحث إلى بيان الركائز التي تعزز الثقة السياسية بين الحاكم والمحكوم بوصفهما شريكين في المصير، مشيرًا إلى مظاهر تراجع هذه الثقة نتيجة الإهمال وضعف الإرادة وأزمة القيم وهشاشة الاستقرار الإداري، وما ترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على متانة الأمن الوطني داخليًا وخارجيًا. واختتم بعرض أهمية إحياء الثقة في العمل السياسي بما يدعم الوحدة الوطنية ويعزز الوعي المواطني المرتبط بالمرجعية الدينية

(الطنازفتي، 2014).

- الأمن القومي الليبي: تهدف هذه الدراسة إلى دراسة موقع ليبيا الإستراتيجي، والاحتياطيات الهائلة التي تملكها ليبيا من النفط والغاز والحديد واليورانيوم، والموارد المائية الجوفية والساعات المشمسة الطويلة لإنتاج الطاقة الشمسية جعلتها محل أطماع دولية واقليمية. وهذا ما يحتم على ليبيا صياغة إستراتيجية واعدة للأمن القومي، تكفل للدولة المُحافظة على كيانها واستمرارها وحماية مواردها. وهذا ما يقتضي بناء إدارة مُختصَّة معنيَّة بالأمن القوميّ الليبيّ. وخلُصت هذه الدِّراسة إلى أن ليبيا تتمتعُ بمُقدَّراتٍ اقتصاديَّةٍ هائلةٍ؛ ممَّا يجْعلُها محلَّ أطماع الدُّول الأخرى, إنْ لم يستقرَّ نظامُها السِّياسيُّ (المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 2023).

التعقيبُ على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة جوانب مُتعدِّدة تتعلَّقُ بالأزمة الليبية، فبعضها تناول مُشكلة «الانقسام السياسي» في ليبيا، وبعضُها تناول الأزمة السياسية الليبية من جوانب متعددة، وبعضُها الآخرُ تناول الأمن الوطني الليبي والتهديدات التي تُواجهُهُ من منظُوراتٍ مُختلفةٍ، وتختلف هذه الدراسة في أنها تناولت خارطة النفوذ السياسي بليبيا, وكذلك الانقسامات السياسية, وركزت الدراسة على: «الانقسام السِّياسيّ وآثارُهُ على الأمن الوطنيّ الليبيّ»، خلال فترة الدراسة (2014-2024).

مفاهيم الدراسة:

1- الانقسام السياسي: أي وجود حكومتان متنافستان في غرب البلاد وشرقها، بالإضافة إلى وجود برلمانين، الأول: البرلمان الليبي المنتخب، ومقره الدستوري مدينة بنغازي، والثاني: المؤتمر الوطني العام (البرلمان السابق)، الذي أصبح بسبب اتفاق الصخيرات عام 2015 مجلسا استشاريا، تحت اسم: «المجلس الأعلى للدولة».

2- الأمن الوطني: هو «توفير الحماية للمواطنين، والأفراد المُتواجدين على أراضي الدولة»، ويعرف أيضاً: بأنه «استخدام الوسائل الأمنية للمُحافظة على سير الحياة اليومية بشكل صحيح، تحول دون وقوع أزمات تُلحق أضرارًا بالمكوّنات البشرية والمادية للمجتمع، مع امتلاك القدرة على التعامل مع التهديدات المحتملة أو المفاجئة التي قد تتعرض لها الدولة، ووضع الآليات الكفيلة بمواجهتها.

وقد شهد هذا المفهوم تطورًا ملحوظًا خلال العقود الأخيرة، فلم يعد مقتصرًا على البعد العسكري، بل اتسع ليشمل الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية وغيرها. ومن ثمّ يرتبط الأمن الوطني بمدى قدرة الدولة على صون إقليمها وحماية شعبها والحفاظ على مصالحها وقيمها وثقافتها واقتصادها من أي اعتداء خارجي، إلى جانب قدرتها على إدارة التحديات الداخلية ومعالجتها بكفاءة، عبر تبني سياسات متوازنة تحدّ من مظاهر الاستقطاب، وتعزز التماسك المجتمعي، وترسخ قيم الولاء والانتماء للوطن وقيادته

تقسيم الدراسة:

المطلب الأول: مفهوم الانقسام السياسي وأسبابه:

أولا: مفهوم الانقسام السياسي.

ثانيا: أسباب الانقسام السياسي.

المطلب الثاني: الأمن الوطني: مفهومه ومقوماته:

أولا: مفهوم الأمن الوطني.

ثانيا: مقومات الأمن الوطني.

المطلب الثالث: الانقسام السياسي في ليبيا وآثاره على الأمن الوطني الليبي:

أولا: الانقسام السياسي في ليبيا: الخلفية والأسباب.

ثانيا: الانقسام السياسي وآثاره على الأمن الوطني الليبي.

المطلب الأول

مفهوم الانقسام السياسي وأسبابه

أولا: مفهوم الانقسام السياسي:

لايزال الانقسام السياسي أحد المفاهيم الأساسية في حقل العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، ويجب الإشارة في البداية إلى أن كلمة «الانقسام» هي التي رشحها بعض الباحثين ترجمةً للمصطلح الإنجليزي (Cleavage)، وظهرت هذه الكلمة لدى العلماء (أمثال: مارتن ليبست وستين روكان وغيرهم)، ليس لتعني بالضرورة حالة تفكك وتحلل النظام السياسي والاجتماعي، أو حالة من التشظي التي يمكن أن تؤدي إلى تقويض النظام، غلى الرغم من أن ذلك قد يكون احتمالا قائما في بعض الحالات، والمعنى العام الذي حملته الكلمة يرتبط بالدور الذي تؤديه الانقسامات الاجتماعية في تحديد التوجهات السياسية لدى الأفراد والأحزاب السياسية، ويمكن إدراك ذلك من خلال دور الانقسام السياسي في هيكلة المجال السياسي، وهيكلة النظم الحزبية. وقد عرف روبرت دال الانقسام السياسي بأنه: «تباين الأفراد واختلافهم في الآراء والاتجاهات والممارسات المرتبطة بمواقفهم من الأحداث التي تقع داخل المجال السياسي».(أبو دوح، 2017)

ويُقصد بالانقسام السياسي حالة التشرذم أو التشظي التي تصيب الجماعة السياسية، بحيث ينفصل أعضاؤها بعضهم عن بعض، وتتباين مواقفهم وآراؤهم إلى درجة التنافر والصدام. ويعبر المفهوم عن تحوّل يطرأ على بنية الجماعة أو مضمونها أو كليهما معًا، نتيجة تراكم صراعات تبدأ غالبًا بصورة كامنة حول قضايا محددة، ثم تتطور إلى خلافات علنية يصعب معها التوصل إلى تسويات أو توافقات بين الأطراف المتنازعة. وبذلك يصبح الانقسام السياسي حالة استقطاب حاد تُفضي إلى انشطار الجماعة إلى معسكرين متقابلين، يقف كل منهما في مواجهة الآخر (الزبيدي، 2026).

يأخذ الصراع السياسي أكثر من صيغةٍ؛ منها الانقسام، وهو جزء من عملية »تنظيم « المجتمعات السياسية، لازمها عبر العصور وشكّل المساحة الأكبر من تاريخها، ولم يخلُ منه مجتمع مهما كانت حصانته وثقافته وموارده، ولم تَنجُ منه حضارة أو أمة أو جماعة مهما بلغت عظمتها

ونقاؤها. اليونانيون قديماً تصارعوا وانقسموا وعمّت مدنهم الحروب كتلك التي خاضتها أثينا و إسبارطة. والرومان أيضاً خاضوا الصراعات وشنوا الحروب فيما بينهم فأنتجوا إمبراطوريتين الأولى في الغرب ورثت الإمبراطورية الرومانية، والثانية في الشرق وهي الدولة البيزنطية ومركزها القسطنطينية (الزبيدي، 2016).

وكما أسلفنا، فإن الانقسام السياسي: يعني في الحالة الليبية وجود حكومتين متنافستين إحداهما في غرب البلاد، والأخرى في شرقها، بالإضافة إلى وجود برلمانين، الأول: البرلمان الليبي المنتخب، ومقره الدستوري مدينة بنغازي، والثاني: المؤتمر الوطني العام (البرلمان السابق)، والذي أصبح بسبب اتفاق الصخيرات عام 2015 مجلسا استشاريا، تحت اسم: «المجلس الأعلى للدولة».

ثانيا: أسباب الانقسام السياسي:

من خلال ما تقدم، ندرك أن حالات «الانقسام السياسي» التي شهدتها بعض الدول والمُجتمعات في فترات زمنية مُختلفة تتعدد وتتباين ، فهناك انقسامات سياسية يترتب عليها حدوث تغييرات في تركيبة بعض الدول، وهناك انقسامات سياسية لا يحدث فيها مثل تلك التغييرات..

ويرى بعض الباحثين أن مشهد الانقسام السياسي في العالم العربي -على سبيل المثال-ليس مفاجئاً، بل انطلق هذا المشهد من مستوى الكمون والتفاعُل في الوطن العربي على مدى سنوات طويلة، وعلى مدى مراحل سياسية كبيرة إلى أن استقر الآن على شكل انقسامات وانقسامات عدائية وحادة تقوم على مبدأ التناقض وعلى مبدأ انعدام الحوار، وهذا المشهد الانقسامي له مبرراته الموضوعية التي كانت تحتاج إلى قدر كبير من الوعي والحكمة حتى يتم تجاوزه.

ومن المصادر التي تؤدي إلى هذا الانقسام، أولاً: طبيعة القوى السياسية في الوطن العربي، وهي طبيعة ذات بعد ذاتي أكثر من بعد قومي وحضاري وعام اجتماعي، وكل قوة من هذه القوى السياسية لها مؤشراتها، ثانيا: غياب العمل بحيث تضخم الأمر النظري والسياسي والموقفي كتعويض عن الحالة العملية، ولو كان هناك تجارب ومحاور للقاء لتقلصت مساحة هذا الانقسام السياسي.

وهذا ما اشتغلت عليه القوى الخارجية بحيث لا يكون هناك تضامن عربي، فمنذ مرحلة ما بعد حرب أكتوبر 1973 لم يشهد الوطن العربي إلا التراجعات والانتكاسات؛ وبذلك دخلت المحاور الأجنبية (القوى الخارجية)؛ الأمر الذي أدى إلى استجابات في الجانب السياسي، وحدثت عملية تشكل المحاور المُتناقضة، فهناك محور أساسي، يرى أنه لا بد من إدارة الظهر لكل المعايير التي كانت تطرح سابقاً كالقومية العربية والتضامن العربي وقضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، وباعتبار أن هذه المحاور كانت مُرهقة ومُكلفة، ويريدون أن يقولوا إنها فاشلة، وهناك محور يقول أنه لا بد أن نضع كل أوراقنا بيد الدول القوية والأجنبية كالولايات المتحدة الأمريكية، ثم جاءت بعدها عملية التطرف التي دخلت إلى ساحة الوطن العربي.

وحول العوامل التي أسهمت في هذا الانقسام: هناك عوامل داخلية وخارجية تسببت في نشوب الخلافات التي تسهم في تنمية وتطوير الطبيعة المُولدة للانقسامات في الوطن العربي، فعلى سبيل المثال تلعب السياسة الأمريكية الخارجية في الوطن العربي دوراً محورياً في تغذية الكثير من الانقسامات في الوطن العربي، وهذه الانقسامات تأخذ بعديها الداخلي والخارجي(https://2u.pw/pHlcqDoF).

وخُلاصة القول إنَّ هُناك عدَّة أسباب قد تُؤدِّي إلى حُدُوث الانقسامات السياسية، من هذه الأسباب مثلا: أسباب قانونية، تتعلق بالجوانب القانونية والدستورية في الدولة، وأسباب سياسية تتعلق بتمسك بعض الأطراف بالسلطة السياسية، ورفض تسليمها للجهات الشرعية؛ مما يؤدي إلى حدوث «انقسام سياسي»، والمثال على ذلك الحالة الليبية بعد عام 2014م، وهي تمثل جوهر هذه الدراسة، حيث سيتم تناولها بالتفصيل لاحقا.

المطلب الثاني

الأمن الوطني: مفهومه ومقوماته

أولا: مفهوم الأمن الوطني:

إنَّ مُصطلح الأمن (Security) يعني: «السَّلام والطّمأنينة، وديمُومة مظاهر الحياة، واستمرار مُقوِّماتها وشُرُوطها، بعيداً عن عوامل التَّهديد ومصادر الخطر»(مسعود، مراد، 2006: 14). ومع التطورات الراهنة في المجتمع الدولي ومتغيرات عصر العولمة اتسع مفهوم الأمن، ولم يعد يتعلق بالجوانب العسكرية فقط، بل تضمن أيضا الجوانب الثقافية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها(أبو جودة، 2008: 46). ولذلك، كان هناك تركيز على حماية الإنسان فكريا وثقافيا ليتمكن من مواجهة تحديات العولمة وسلبياتها الكثيرة.

يُعدّ الأمن الوطنيُّ مفهُوماً غريزيّاً لطالما ارتبط بالدَّولة كونه كائنا سياسيّا لهُ وُجُودٌ ويسعى للبقاء. ولقدh سهمت عدَّةُ عوامل في بلورة هذا المفهُوم وصقله، من خلال جملة من الأفكار الفلسفية والسياسية تتابعت وفق مرجعية قيمية متراوحة بين النفعية والمثالية، ما جعل منه مفهُوماً مُتطوِّراً باستمرار ومتأقلما على حسب البيئة الزمكانية (ميصراوي، 2020: 74).

ويُعرَّفُ الأمنُ الوطنيُّ بأنَّهُ: مجمُوعةٌ من التدابير لحماية الدولة وسلامة أراضيها ومُواطنيها. يتجاوزُ مجال الدفاع العسكري ليشمل أيضا: الأمن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي..

غالبًا ما يُختزل مفهوم الأمن الوطني في كونه مرتبطًا بالأوضاع الأمنية داخل حدود الدولة فحسب، غير أن هذا التصور يُعد قاصرًا؛ إذ إن الأمن الوطني أوسع نطاقًا وأكثر شمولًا، فهو يجمع بين بعديه الداخلي والخارجي معًا. وبذلك يتسع مجاله ليشمل حماية النظام العام وتعزيز الاستقرار الداخلي، إلى جانب صون الدولة من التهديدات الخارجية ومواجهة مختلف التحديات التي قد تؤثر في كيانها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، سواء صدرت من الداخل أم من الخارج.

يمكن تعريف الأمن الوطني بصورة مبسطة بأنه قدرة الدولة على صون استقرارها وحماية كيانها ومكتسباتها الحضارية في مواجهة مختلف التحديات، سواء كانت داخلية أم خارجية. ومن ثم فإن مفهوم الأمن الوطني لا يقتصر على التصدي للتهديدات العسكرية أو تعزيز القدرات القتالية بوصفها

مؤشرًا للقوة السياسية، بل يتجاوز ذلك ليشمل حزمة متكاملة من السياسات والاستراتيجيات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تتكامل فيما بينها لضمان حماية الدولة وتعزيز استقرارها على المدى البعيد (معهد البحرين للتنمية السياسية، 2012).

ثانيا: مقومات الأمن الوطني:(National Security Fundamentals)

يرتكز الأمن القومي على جملة من المقومات يُشار إليها أحيانًا بعناصر القوة الوطنية، وهي تمثل الأساس الذي تعتمد عليه الدولة في حماية مصالحها وصون قيمها وضمان استقرارها. كما تتيح لها هذه العناصر صياغة سياساتها واختيار البدائل الملائمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. وبذلك تُعد هذه المقومات أحد طرفي معادلة الأمن القومي؛ إذ يمكن النظر إلى الأمن القومي بوصفه منظومة من السياسات والإجراءات التي تنفذها الدولة بهدف حماية كيانها المادي والمعنوي وتحقيق غاياتها العليا. غير أن فاعلية هذه المنظومة تبقى مرهونة بما يتوافر للدولة من إمكانات ومعطيات، وبطبيعة المتغيرات التي تفرزها بيئتها الداخلية والخارجية، والتي تشكل الإطار الذي تتحرك في نطاقه سياساتها الأمنية.

يتطلب تحقيق الأمن الوطني توافر مبدئين أساسيين يتكاملان فيما بينهما. يتمثل الأول في مبدأ ثابت تفرضه الاعتبارات الجيوبوليتيكية للدولة، ويرتبط بسلامة أراضيها ووحدة إقليمها، بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي القائم. أما الثاني فهو مبدأ متغير، يتصل بالأهداف الجوهرية للنظام السياسي ونوعية القيادة فيه، وبما تحدده السلطة الحاكمة من أولويات ومبادئ ووسائل تسعى من خلالها إلى تحقيق تلك الأهداف. ومن ثم فإن فاعلية الأمن القومي تعتمد بدرجة كبيرة على مدى الانسجام والتنسيق بين هذين البعدين في مختلف مجالاته (الديب، 2008: 494).

ومن أبرزمقومات الأمن الوطني ما يأتي:

1-المقومات الجيوبوليتيكية: ويتضمن هذا المقوم تعيين مناطق أمن خاص بالدولة، وكيفية توزيع السكان، وكيفية انتشار الصناعات على الأقاليم، وإمكانية توفر وسائل الاتصالات والمواصلات بين أجزاء الإقليم الواحد.

2-المقومات الاقتصادية :وتشير إلى قدرات الدولة الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات..)، ودرجة الاعتماد على الخارج، وكذلك الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد من حيث كونه اقتصادا إنتاجيا أو اقتصادا ريعيا. بالإضافة إلى نسبة اليد العاملة المؤهلة ومدى التوظيف المناسب لعناصر الإنتاج من أجل تحقيق نمو اقتصادي، وصولا إلى تحقيق تنمية مستدامة.

3- المقومات الاجتماعية: تتعلق بطبيعة التكوين الاجتماعي، ونوعية العلاقة السائدة في المجتمع «تعاون أو صراع»، والتوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في ظل موارد محدودة.

4- المقومات السياسية:

ترتبط المقومات السياسية بطبيعة التفاعلات داخل النسق السياسي الوطني، ومدى قدرة النظام السياسي على تعبئة عناصر القوة الوطنية وتسخيرها لتحقيق أهداف الدولة التنموية. كما تشمل قدرة الدولة على الاندماج الإيجابي في النظام الدولي عبر توظيف سياستها الخارجية بما يخدم مصالحها وأولوياتها الوطنية (نجيدة، 2023: 13-11).

المطلب الثالث

الانقسام السياسي في ليبيا و آثاره على الأمن الوطني الليبي

أولاً: الانقسام السياسي في ليبيا: الخلفية والأسباب

بدأت ملامح الانقسام السياسي في ليبيا بالظهور بوضوح عام 2014، تزامنًا مع اقتراب انتهاء ولاية المؤتمر الوطني العام في 7 فبراير من العام نفسه. وقد برزت داخل المؤتمر دعوات لتمديد ولايته حتى نهاية العام، الأمر الذي قوبل برفض شعبي واسع، تُرجم إلى مظاهرات في عدة مدن ليبية، خاصة في ظل الانتقادات المتزايدة لأدائه، ولا سيما في الملف الأمني (سعد، 2015: 210).

ورغم حالة الرفض، واصل المؤتمر الوطني مهامه استنادًا إلى خارطة طريق أقرها سابقًا، تقضي بنقل السلطة إلى جسم تشريعي منتخب. وفي 11 مارس 2014 صوّت المؤتمر على تعديل الإعلان الدستوري الصادر في أكتوبر 2011، ليصبح التعديل السابع له، ونصّت المادة (30) الفقرة (11) منه على اعتماد مقترح لجنة فبراير، وتكليف مجلس النواب المنتخب بحسم آلية انتخاب الرئيس المؤقت خلال مدة لا تتجاوز خمسة وأربعين يومًا من أول جلسة له (التعديل الدستوري السابع، 2014).

استند المؤتمر الوطني في استمرار ممارسته لاختصاصاته إلى مبررين رئيسين: أولهما عدم التزام مجلس النواب المنتخب بالإجراءات الدستورية المنظمة لنقل السلطة، وثانيهما وجود تحركات شعبية طالبت بعودته مؤقتًا لمعالجة الأزمة عبر سن تشريعات انتقالية. وجاءت هذه التطورات في سياق سيطرة قوات «فجر ليبيا» على العاصمة طرابلس، بالتزامن مع شروع مجلس النواب المنتخب في اتخاذ قرارات مفصلية تتعلق بهيكل الدولة (عمر، 2015: 36).

أُجريت انتخابات مجلس النواب في أغسطس 2014 وفقًا لقانون الانتخاب رقم (10) لسنة 2014، غير أن الفقرة (11) من المادة (30) من التعديل الدستوري طُعن فيها أمام المحكمة العليا، التي قضت في 6 نوفمبر 2014 بعدم دستوريتها، وما ترتب عليها من آثار، معللة حكمها بعدم استيفاء النصاب المطلوب عند التصويت على التعديل. وقد أفضى الحكم إلى جدل دستوري واسع؛ إذ تمسّك المؤتمر الوطني بتنفيذه، معتبرًا أن مجلس النواب أصبح منحلًا، في حين كان قد سبق له

استئناف أعماله في طرابلس وتكليف عمر الحاسي بتشكيل حكومة إنقاذ وطني.

وتزامنت هذه التطورات مع إطلاق اللواء خليفة حفتر عملية «الكرامة» في 16 مايو 2014 في المنطقة الشرقية، وردًّا عليها سيطرت قوات «فجر ليبيا» على مطار طرابلس الدولي، وأعلن المؤتمر الوطني دعمه لتلك العملية في الغرب، مقابل إعلان مجلس النواب دعمه الرسمي لعملية «الكرامة». كما اعتبر المؤتمر أن مجلس النواب فاقد للشرعية، في حين تمسّك الأخير بشرعيته باعتباره منتخبًا وفق قانون نافذ، واعتبر أن حكم المحكمة لا يمسّ أساس وجوده القانوني، مشيرًا كذلك إلى صدور الحكم في ظروف غير طبيعية (سعد، 2015: 213-212).

أدّت هذه التطورات إلى تكريس واقع الانقسام المؤسسي، حيث باتت البلاد تضم برلمانين وحكومتين متوازيتين: مجلس النواب في طبرق برئاسة عقيلة صالح وحكومته في البيضاء برئاسة عبد الله الثني، مقابل المؤتمر الوطني العام في طرابلس برئاسة نوري بوسهمين وحكومته برئاسة عمر الحاسي. وقد تبنى كل طرف عملية عسكرية خاصة به، الأمر الذي عمّق الاستقطاب وأدخل البلاد في مرحلة صراع مسلح اتخذ ملامح حرب أهلية منذ منتصف عام 2014 (عبد الله، 2014: 20؛ السحاتي، 2022: 102-121).

ثانيا: الانقسام السياسي و آثاره على الأمن الوطني الليبي:

تجدر الإشارة بداية إلى أن ليبيا بعد انهيار النظام السابق عام 2011م شهدت جُملةً من التطورات السياسية والعسكرية والأمنية، التي شكلت في مُجملها تحديات أمنية للدَّولة الليبيَّة، فالتحديات السياسية التي واجهت بناء أمن الدولة آنذاك تمثلت في الآتي:-

- أمن المُواطن: ويقصد به تأمين الفرد من ما يُهدِّدُ حُريته وأمنه وحقوقه.
- أمن الدولة: ويقصد به قدرتها على الدفاع عن استقلالها واستقرارها، والحفاظ على كيانها.

أما تحديات الأمن الوطني وتهديداته في تلك المرحلة فيمكن إجمالها في النقاط الرئيسة الآتية:

أولا: تحديات داخلية: منها: تحدي بناء الدولة بعد الدكتاتورية، تحدي هيمنة الدولة واحتكارها لوسائل القوة والعنف، وتحدي ثورة التوقعات والمطالب.

ثانيا: تحديات خارجية: منها: تحدي دول الجوار الجغرافي العربي والأفريقي، العولمة وتداعياتها، التحدي الغربي وخاصة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

أما أسباب تردي الحالة الأمنية في ليبيا فترجع إلى عدة عوامل، منها: انتشار السلاح في ليبيا، هشاشة السلطة الليبية، وقيام بعض الأطراف الخارجية سواء كانت عربية أو غيرها بدعم بعض الجماعات المسلحة ماديا ومعنويا(ندوة تحديات الأمن الوطني، 2013). وفي فترات لاحقة عانت ليبيا من خطورة الإرهاب، وذلك من خلال دخول بعض التنظيمات الإرهابية إلى البلاد كتنظيم القاعدة وتنظيم داعش الإرهابيين وغيرهما، وحدوث فوضى أمنية واغتيالات لشخصيات سياسية وأمنية وعسكرية وحقوقية وإعلامية، ثم إطلاق الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر لعملية الكرامة في شرق البلاد من أجل القضاء على الإرهاب والتطرف، وتحقيق كرامة الوطن والمُواطن.

بعد جولات مطوّلة وشاقة من الحوار بين الأطراف الليبية، جرى التوقيع على «الاتفاق السياسي الليبي» في 17 ديسمبر 2015 بمدينة الصخيرات المغربية. ويتكوّن الاتفاق من سبعٍ وستين مادة، إضافة إلى خمسة عشر حكمًا إضافيًا، فضلاً عن ستة ملاحق شملت: أسماء المرشحين لعضوية مجلس رئاسة الوزراء، وأولويات حكومة الوفاق الوطني، والقواعد الأساسية لعمل مجلس الدولة، ومقترح تعديل الإعلان الدستوري، ومبادئ تنظيم إدارة السياسة المالية والأصول الوطنية، إلى جانب الترتيبات الأمنية (الاتفاق السياسي الليبي، 2015).

ورغم أن مجلس النواب صادق على الاتفاق في يناير 2016، فإنه ألغى المادة (8) من باب الأحكام الإضافية، والتي كانت تنقل صلاحيات المناصب الأمنية العليا إلى مجلس رئاسة الوزراء، الأمر الذي أعاد إشكالية الملف الأمني إلى الواجهة وأثار خلافًا جوهريًا حول آليات تنفيذ الاتفاق. كما واجه الاتفاق عقبات أخرى تمثلت في عدم منح مجلس النواب الثقة لحكومة الوفاق الوطني، نتيجة انقسام أعضائه بشأن تشكيلتها.

ومع ذلك، دخل فايز السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، إلى طرابلس في نهاية مارس 2016، مستندًا إلى تحالفات محلية في المنطقة الغربية، ولا سيما مع مدينة مصراتة، إضافة إلى بيان تأييد وقّعه نحو مئة عضو من مجلس النواب، في ظل تعذّر انعقاد المجلس بصورة مكتملة النصاب للتصويت على الحكومة. كما حظيت حكومة الوفاق بدعم دولي واضح، خصوصًا من القوى الأوروبية والولايات المتحدة، واعتبرها مجلس الأمن الممثل الشرعي الوحيد للدولة الليبية، مع التعويل عليها في تحقيق الاستقرار (التقرير الاستراتيجي العربي، 2016).

وقد عكس ذلك تسارعًا في وتيرة الدعم الدولي لتفعيل بنود اتفاق الصخيرات على أرض الواقع خلال عام 2016، عبر تكريس سلطة حكومة الوفاق الوطني باعتبارها أحد أبرز مخرجات التسوية السياسية، رغم استمرار العقبات، وعلى رأسها غياب الثقة البرلمانية والخلاف حول الترتيبات الأمنية (علي، 2016: 118).

ويكشف هذا المسار عن طبيعة الأزمة السياسية الليبية بوصفها أزمة معقدة ومتعددة الأبعاد، تهدد بتقويض كيان الدولة أو دفعها نحو الفشل (خشيم، 2018: 67). كما أن حالة عدم الاستقرار لم تكن نتاج تراكمات النظام السابق فحسب، بل أسهمت هشاشة السلطة الانتقالية بعد عام 2011، وعجزها عن إدارة صعود الانتماءات الأولية ذات الطابع القبلي والديني والمناطقي، في تعميق الأزمة وإدامة حالة الانقسام وعدم الاستقرار (التقرير الاستراتيجي العربي، 2015: 143). ويمكن وصف الوضع الحالي للأزمة الليبية بأنه عاد ليشهد انقسامًا سياسيًّا واضحًا، فبعد أن كادت حالة الانقسام السياسي تنتهي بفعل التوافُق على خارطة الطريق، والمرحلة الانتقالية، وانتخاب المجلس الرئاسي وحكومة «عبد الحميد الدبيبة»، تغيرت تلك المُعطياتُ نتيجة تصاعُد حدة التوترات السياسية مرة أخرى، حيث أقدم البرلمان على خطوة تحويل الحكومة إلى تصريف الأعمال كخطوة مُفاجئة فاقمت الخلاف بين الجانبين. وهُنا عاد الانقسام من جديد، وأصبحت هناك حكومتان، الأولى: برئاسة «الدبيبة» تعمل من طرابلس، وترفض تسليم السلطة للحكومة الجديدة التي كلفها البرلمان، برئاسة «فتحي باشاغا»، وهكذا عاد المشهد الليبي إلى تلك الصورة القاتمة، فنحن هنا بصدد «ثنائية إقليمية» تشكل خطرًا على الوحدة الوطنية، مبعثها أن الشريط الساحلي الذي يحتضن هذه الثنائية يحمل فوق سطحه جُل المعمور الليبي، فأصبحت هناك حكومتان وبرلمانان، وما يزيد من حساسية هذه الثنائية الإقليمية وقوع آبار النفط والغاز في الهلال النفطي الذي يتولى الجيش الوطني الليبي حمايته.

*** الانقسامُ السياسي والمُصالحة الوطنية:**

المُصالحة الوطنيَّة تعني: «عملية للتوافُق الوطنيّ تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السِّياسيَّة والمُجتمعيَّة قائمة على التَّسامُح والعدل، وإزالة آثار صراعات الماضي لتحقيق التعايُش السِّلميّ بين أطياف المُجتمع كافَّةً بما يضمنُ الانتقال الصَّحيح للدِّيمُقراطيَّة منْ خلال آليَّاتٍ مُحدَّدةٍ، ووفق مجمُوعةٍ من الإجراءات»(العبيدي، 2019).

وتتنازع «الأطراف النافذة» في ليبيا ملف «المصالحة الوطنية»، على نحو «يفتّت» الجهود الرامية لمعالجة جروح الخصام التي تراكمت منذ الإطاحة بنظام العقيد الراحل معمر القذافي عام 2011. وأمام تحركات الفرقاء السياسيين خارج البلاد وداخلها، تعدّدت الجهات التي تعمل على هذا الملف، لكن في مُجملها جاءت محكُومة بالانقسامات الحادة بين جبهتي شرق ليبيا وغربها، وعكس المشهد على ما يبدو رغبة الأطراف في «الانفراد» بالملف، كل واحد على حدة دون الآخرين.

وخلال العامين الماضيين، احتضنت مدن ليبية كثيرة اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر المصالحة، التي رعاها «المجلس الرئاسي» ودعمها الاتحاد الأفريقي، وظلت المساعي تُبذل على أمل عقد «مؤتمر وطني جامع للمصالحة» بمدينة سرت في 28 أبريل 2024م، لكنها تعثرت بعد تفاقُم الخلافات. وانتظرت ليبيا قانُونين لـ«المُصالحة الوطنية»، الأول: يُعده مجلس النواب برئاسة عقيلة صالح، وكان على وشك إصداره، والثاني سبق ودفع به «المجلس الرئاسي» بقيادة محمد المنفي، إلى البرلمان في فبراير 2024، وظلَّ ينتظرُ المُوافقة عليه دُون جدوى(جوهر، 2025).

وفي ظل تعثر تحقيقُ المُصالحة الوطنية الشاملة وفق الرُّؤى المُتعدِّدة التي قدَّمتها الحُكُوماتُ المُتعاقبة أو المُؤسَّسات التَّشريعيَّة أو غيرهما؛ لذلك تم إنشاء المفوضية الوطنية العليا للمصالحة (من قبل المجلس الرئاسي) في أبريل عام 2021م.

تختص المفوضية، وفقًا للقرار رقم (5) لسنة 2021م، بتنفيذ مسارات المصالحة الوطنية استنادًا إلى مخرجات ملتقى الحوار السياسي الليبي المنعقد في 9 نوفمبر 2020م، والمنصوص عليها في خارطة طريق المرحلة التمهيدية للحل الشامل. وتسعى المفوضية في سبيل ذلك إلى تحقيق ما يلي:

1.تنفيذ مسارات المصالحة الوطنية بما يعزز الوحدة الوطنية، ضمن رؤية شاملة واستراتيجية وطنية تقوم على مبادئ احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

2.دراسة أوضاع النازحين والمهجرين داخليًا وخارجيًا، واقتراح التدابير اللازمة لضمان عودتهم إلى مناطقهم الأصلية.

3.معالجة ملفات المفقودين، ومعتقلي الرأي، والمحتجزين قسرًا دون وجه حق، إلى جانب حالات القبض والاحتجاز التعسفي.

4.تقصي الحقائق بشأن الانتهاكات المشار إليها في البنود السابقة، واقتراح آليات مناسبة لجبر الضرر الواقع على الضحايا، دون المساس بحقهم في التقاضي، بما يضمن العدالة واحترام حقوق الإنسان.

5.إجراء الأبحاث والدراسات، وعقد الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش وورش العمل، بالإضافة إلى إعداد البرامج الإعلامية للتوعية بالمصالحة الوطنية.

6.التنسيق مع الجهات التنفيذية المعنية لضمان تحقيق أهداف المفوضية على أرض الواقع (قرار المجلس الرئاسي رقم 5 لسنة 2021).

وفي جلسته المُنعقدة بتاريخ: 7/1/2025م أقرَّ مجلسُ النواب (قانون المصالحة الوطنية) بالأغلبية(تصريح المتحدث الرسمي باسم مجلس النواب بشأن جلسة اليوم الثلاثاء، 2025)، في هذا السياق المُضطرب أصدر المجلس الرئاسي ما سُمِّيَ بـ"مرسُوم بقانُون رقم 2 لسنة "2025، الهادف إلى إنشاء "المُؤتمر العام للمُصالحة الوطنيَّة" عبر تمثيل بلدي منتخب. وعلى الرغم من تقديمه قانونا نافذا، فإن غياب الإسناد التشريعي ووضوح التداخل في الصلاحيات دفع كثيرين إلى اعتباره مجرد مبادرة تنظيمية ذات طابع سياسي، تفتقر إلى الشرعية القانونية. وقد جاء موقف مجلس النواب حاسمًا وسريعًا، فرئيسه، المستشار عقيلة صالح، لم يكتفِ برفض الوثيقة، بل وصفها بأنَّها "مُنعدمة الأثر"، مُعْتبرًا أنَّها تُمثلُ تعدّيًا صريحًا على اختصاص السُّلطة التَّشريعيَّة (مرسوم المجلس الرئاسي رقم 2 لسنة 2025 بشأن المصالحة الوطنية).

وفي هذا الصدد يلاحظ أن هناك دورًا مهمّا في موضوع «المصالحة الوطنية» يقوم به الدكتور الصديق حفتر، فهو منذ تم تكليفه بشكل رسمي بهذه المهمة الوطنية والقومية لكي يكون منسقاً لحراك لم الشمل والمُصالحة الوطنية اعتباراً من 20/أكتوبر/2023م، يعملُ على تكثيف الجُهُود والحراك منْ أجل إنجاز هذه المُهمَّة. ويُركِّزُ الدكتور الصديق على وُجُوب إعادة تفعيل العمليَّة الدستُوريَّة للخُرُوج بدُستُورٍ توافُقيٍّ يضعُ الأسس الرَّئيسة لليبيا الجديدة، ويكُونُ أساسا لِلعقد الاجتماعي ووثيقة للمُصالحة الوطنيَّة، إضافةً إلى ملف الحوكمة والعلاقة الوطيدة بين الحوكمة الاقتصادية والحوكمة السِّياسيَّة والحوكمة الأمنيَّة، إذ لا يمكن دراسة أو إحداها أو تشخيصها بمعزلٍ عن الأخرى (الجريدة الأوروبية العربية الدولية، 2023).

وفي فبراير 2025م كلّف القائد العام للقوات المسلحة العربية الليبية المشير خليفة حفتر الدكتور الصديق خليفة أبو القاسم بمهام مكتب الشؤون الاجتماعية بالقيادة العامة. كما كُلِّفَ بمهام الهيئة الوطنية لمشايخ وأعيان ليبيا، و«لجان المصالحة الوطنية». بالإضافة إلى اللجنة التنسيقية لحراك لم الشمل وتوحيد الصف الوطني، وفق قرار صادر عن «القيادة العامة». (موقع أخبار ليبيا 24، بتاريخ: 10/فبراير/2025م)

*** مُبادرة شاملة لتحقيق المصالحة الوطنية:**

في إطار جهوده الرامية لتوحيد الصف الوطني في ليبيا، يقود الدكتور الصديق حفتر، رئيس المفوضية العليا للمصالحة الوطنية، مبادرة شاملة. تعتمد هذه المبادرة على الحوار المجتمعي والتعاون الدولي لبناء أسس المصالحة الحقيقية. وترتكز المبادرة على الأسس الآتية:

- بدء المسار مع القبائل: خطوة نحو الوحدة: بدأ الدكتور الصديق حفتر مساعيه بلقاءات مع الشيوخ والأعيان لقبائل الشرق والجنوب، حيث استمع إلى آرائهم وتطلعاتهم. كما عرض عليهم رؤيته حول أهمية الوحدة الوطنية ونبذ الانقسامات.

- الانفتاح على المجتمع الدولي: حيث لم تقتصر جهوده على الداخل فقط، بل امتدت للخارج أيضا، فقد استقبل عددًا من القناصل والدبلوماسيين من دول شقيقة وصديقة. تبادل معهم الرؤى حول أهمية المصالحة، وأشاد بمواقفهم الداعمة. هذا التواصل الدولي يعكس التزامه بمشاركة الجميع في دعم استقرار ليبيا.

- إشراك المُجتمع المدني في المصالحة الوطنية: الدكتور حفتر دعا أيضًا مكونات المجتمع المدني، مثل المحامين والإعلاميين، للمشاركة في بناء خطاب وطني؛ بهدف تعزيز التفاهم ونبذ خطاب الكراهية، وهذه خطوة حيوية لتعزيز المصالحة الوطنية.

- العمل الإنساني داعمًا أساسيًا للمصالحة الوطنية: كما أكد حفتر على دور الكشافة والهلال الأحمر في تعزيز التعاون بين الأطراف. هذه المؤسسات تسهم في بناء الثقة والروابط الإنسانية.

- دعم عائلات الشهداء والمفقودين: في لقاء جمعه مع أهالي الشهداء والمفقودين، أكد الدكتور حفتر على أهمية تحقيق العدالة لهم، وأوضح أن المصالحة الوطنية تسعى لضمان حقوقهم.(حفتر، 2025).

*** الانقسامُ السياسيُّ ومُشكلة التَّدخُّلات الخارجيَّة:**

لقد شهدت ليبيا تدخلات متنافسة من قبل بعض القوى الإقليمية والقوى الكبرى؛ مما أثر على استقرار البلاد وأسهم في استمرار حالة الانقسام السياسي وتوظيف الصراع المسلح في ذلك. وتصاعد تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية بسبب استغلال شبكات التهريب المحلية وفي دول الجوار الفوضى الأمنية لتسهيل عبور آلاف المهاجرين عبر ليبيا إلى أوروبا، وما تشكله هذه الظاهرة من قلق كبير على الاتحاد الأوروبي.

كما أن التحولات التي تتشكل في بعض دول الساحل تنعكس بشكل واضح على الأمن القومي الليبي، من ناحية الارتدادات الأمنية والسياسية والاجتماعية، وخصوصاً من الدول المحاذية للدولة الليبية، كالسودان والنيجر وتشاد. بالإضافة إلى ما تعنيه معادلة التغيير في مالي على مستوى مناطق شمال الدولة التي تعاني من استمرار عدم الاستقرار، ونشاط مستمر لفصائل وجماعات مسلحة دأبت على استغلال مساحات الصحراء الواسعة بين دول الجزائر وليبيا والنيجر ومالي، لتفعيل نشاطاتها في التهريب وتجارة المخدرات والأسلحة.

ودائماً ما يؤكد المختصون بقضايا المنطقة، أن نقطة الضعف بالنسبة لمنطقة الساحل هي الحُدُود غير المُؤمَّنة؛ لأنَّ دُول السَّاحل ضعيفة ليس لديها جُيُوشٌ قويَّةٌ ولا تملكُ الإمكانيات حتى تستثمر في تقوية جيُوشها وتحديثها، وبذلك فإنَّ إحدى إشكاليات الدُّول المُتاخمة لهذه الدُّول هي كيفيَّة تأمين ما بعد الحُدُود أو ما يُسمَّى بحُدُود الأمن القوميّ أو العُمْق الإستراتيجيّ (المركز الليبي

للدراسات الأمنية والعسكرية، 2024).

ويشكل توطين المهاجرين في ليبيا قضية حساسة تحمل تداعيات أمنية واجتماعية واقتصادية، خاصة في ظل عدم الاستقرار السياسي وضعف الرقابة على الحدود، ومع تزايد أعداد المهاجرين غير النظاميين، تتعاظم المخاوف من انعكاسات التوطين الدائم على البنية المجتمعية والاقتصادية للبلاد.

على الصعيد الأمني يُمثل انتشار المهاجرين غير النظاميين في ليبيا تحديًا للجهات الأمنية، حيث تشير التقارير إلى أن بعض الشبكات الإجرامية تستغل ضعف الرقابة لاستقطاب المهاجرين في أنشطة غير قانونية، مثل التهريب والاتجار بالبشر، كما أن غياب السياسات الواضحة لتنظيم أوضاعهم يزيد من احتمالية وجود عناصر خطرة قد تهدد الاستقرار الداخلي. أما من الناحية الاجتماعية، فإن التوطين العشوائي للمهاجرين قد يؤدي إلى احتكاكات ثقافية واجتماعية، خاصة في ظل الاختلافات اللغوية والدينية، ويخشى بعضهم من أن يؤدي ذلك إلى تآكل الهوية الوطنية، بالإضافة إلى الضغوط المتزايدة على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والإسكان؛ مما قد يؤثر على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. ويرى المراقبون أن الاتحاد الأوروبي يمارس ضغوطًا متزايدة على ليبيا، مستغلًا هشاشة الدولة على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، بهدف إقناعها بقبول فتح مراكز دائمة لاستقبال المهاجرين، مقابل تقديم مساعدات مالية وتقنية بشروط تخدم حماية الدول الأوروبية من تدفق المُهاجرين (فوزي، 2025).

الخاتمة والنتائج

إن مشكلة الانقسام السياسي في ليبيا تسببت في أضرار كثيرة، لحقت بالدولة الليبية وبعض مؤسساتها المهمة، كمصرف ليبيا المركزي وبعض الوزارات الأخرى، حيث إن هناك حكومتين وبرلمانين على أرض الواقع؛ الأمر الذي انعكس سلبا على الأمن الوطني للبلاد، فليبيا لها حدود مشتركة مع ست دول، وتلك الحدود تمثل مساحات شاسعة في عمق الصحراء أو على السواحل، وترتب على الانقسام السياسي وهشاشة الوضع الأمني وضعف السلطات القائمة مخاطر كثيرة على الأمن الوطني، تتعلق بمشكلة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة والبضائع والبشر وغيرها، كما انعكست مشكلة الانقسام السياسي على تعثر تحقيق «المصالحة الوطنية»، على الرغم من تعدد المبادرات والرؤى، وتنافس المؤسسات السياسية في شرق البلاد وغربها على تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

وقد رتبت التغيرات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء على ليبيا تحديات أمنية كبيرة، قد تقود لمزيد من عرقلة استقرار البلاد وتقدمها. ويتطلب معالجة هذه التحديات جهودًا سياسية وأمنية وتنموية، يتداخل فيها المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وقبل كل شيء إيجاد حل حاسم ونهائي لحالة الانقسام السياسي المخيمة على الدولة الليبية منذ 2014، لتكون مقدمة لتبني إستراتيجية موحدة لحماية الأمن الوطني الليبي.

قائمة المراجع

*** أولا: الوثائق:**

1-"الاتفاق السياسي الليبي»، الذي ترعاه الأمم المتحدة، ووقّع بتاريخ: 17/12/2015م.

2- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم: (2259) لسنة 2015، بشأن تأييد الاتفاق السياسي الليبي، بتاريخ: 23/12/2015م.

3-مجلس النواب الليبي، طبرق، القرار رقم (6) بشأن «المطالبة بالتدخل العاجل لحماية المدنيين ومؤسسات الدولة في ليبيا وبتفويض مكتب رئاسة المجلس في بعض الاختصاصات»، بتاريخ: 14/ أغسطس/2014م.

4- المُؤتمر الوطني الليبي العام، طرابلس، التعديل الدستوري السابع، المادة: الأولى، الفقرة: (11). بتاريخ:11/3/2014م.

5- قرار رقم 5 لسنة 2021م بإنشاء المفوضية الوطنية العليا للمصالحة»، المجلس الرئاسي الليبي، 4/أبريل/2021م، موقع: المجمع القانوني الليبي، على الرابط التالي: https://2u.pw/qpujC82F

*** ثانيا: الكتب:**

1.إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1991م.

2.إلياس أبو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، ط1، بيروت: (مجد) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2008م.

3.آمال سليمان العبيدي، الثقافة السياسية في ليبيا، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2008م.

4.خالد حنفي علي، «أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات»، في: مجمُوعة باحثين، مسارات مُتشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المُعقدة في الشرق الأوسط، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، لندن: مجموعة أكسفورد للأبحاث، (Oxford Research Group)، 2015م.

5.خالد خميس السحاتي وحسين يوسف القطروني، الصراع الليبي: التفكك البنيوي للسلطة وآفاق التسوية (2011-2021)، طرابلس/ القاهرة: مكتبة الكون للنشر، 2022م.

6.ريم رجب البركي، ليبيا: صندوق رمل أم بوابة المتوسط؟، دراسة ميدانية من مدينة سبها الممر الرئيسي للهجرة غير الشرعية نحو إيطاليا، بنغازي: مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، 2023م.

7.زاهي بشير المغيربي، كلمات في محراب الوطن: تحديات المخاض الديمقراطي، كتاب الوسط، بنغازي/ طرابلس: مجموعة الوسط للإعلام، 2020م.

8.سليمان البيوضي ورافع الطبيب، الفساد والغضب: الربيع الدامي، بنغازي: مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، 2020م.

9.طارق متري، مسالك وعرة: سنتان في ليبيا ومن أجلها، بيروت: رياض الريس، 2015م.

10.عبد الله محمد مسعود وعلي عباس مراد، الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية تطبيقية، ط1، طرابلس: المركز العالمي للدراسات والأبحاث، 2006م.

11.علي عبد اللطيف احميدة، الأصوات المهمشة: الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2009 م.

12.كريستوفر تورنتون، ليبيا على حافة الهاوية وكيفية استرجاعها: خيارات للفاعلين الدوليين، ترجمة: مايا المنجد، الرياض: مركز الفيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، أغسطس 2015م.

13.مجمُوعة مؤلفين، ليبيا: تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022م.

14.محمد عبد الكريم أحمد، ليبيا ما بعد القذافي: أزمة القوى الإسلامية وخيارات العنف، ط1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019م.

15.محمد عصام لعروسي، النزاعات المسلحة: وديناميات التحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، القاهرة: مجمُوعة النيل العربية للنشر، 2019م.

16.محمد محمود إبراهيم الديب, الجغرافيا السياسية منظور معاصر, ط6, القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية, 2008م.

17.محمود أحمد أبو صوة، جدلية المجال والهوية: مدخل لتاريخ ليبيا العام، ط1، طرابلس: دار الرواد، 2012م.

18.مصطفى التير، «ليبيا: من الدولة الفاشلة إلى اللادولة»، في: علي الدين هلال (تحرير)، حال الأمة العربية 2014-2015، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015م.

19.مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مناهج وأساليب البحث السياسي، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1996م.

20.نادين سعد، «تطور الأوضاع الدستورية والسياسية في بلدان الثورات والانتفاضات: تونس- مصر- ليبيا- اليمن»، في علي الدين هلال (تحرير)، حال الأمة العربية: 2014-2015، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

21.الهادي علي بوحمرة، المسار الدستوري الليبي: (2014-2018)، الإجراءات-التصورات-النتائج، طرابلس: دار الرواد، 2019م.

23.يوسف محمد الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013م.

*** ثالثا: الدوريات:**

1.إيمان ميصراوي، «الأمن الوطني: نظرة في المفاهيم والنظريات»، مجلة: أكاديميا للدراسات السياسية، الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مخبر اصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، المجلد: 6، العدد: 2، 2020م.

2.البشير علي الكوت، «الدور السياسي للقبيلة في ليبيا»، مجلة: العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، العدد: 17، جانفي 2018م.

3.بونيف سامي محمد، «الفشل الدولاتي في المنطقة المغاربية وأثره على التوازنات الأمنية: دراسة حالة ليبيا ما بعد 2011م»، مجلة: دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، المجلد: 12، العدد: 1، 2020م.

4.حسام نجيدة، «الأبعاد الجديدة لمفهوم الأمن»، مجلة: العلوم الإدارية والسياسية، مصر، الكلية العسكرية لعلوم الإدارة لضباط القوات المسلحة، العدد: الثاني، ديسمبر 2023م.

5.حسنين توفيق إبراهيم، «تصدع الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد «الربيع العربي: الأسباب.. التداعيات..آفاق المُستقبل»، مجلة: اتجاهات سياسية، برلين-ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، العدد: الثاني عشر –المجلد: الثالث، سبتمبر -أيلول2020م.

6.حوسين بلخيرات، «مُستقبل الأزمة الليبيَّة :دراسة استشرافية من خلال تقنية التحليل المورفولوجي»، مجلة: العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد: الخامس، العدد: الثالث، سبتمبر 2020م.

7.خالد خميس السحاتي وخالد صالح الدرسي، «السياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية من دول حوض المتوسط: 2011- 2020م»، مجلة: جامعة بنغازي الحديثة، بنغازي، العدد: العاشر، 2020م.

8.خالد خميس السحاتي، «الأزمة الليبية: هل من أفق للتسوية؟»، قضايا ونظرات، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، العدد: الأول، مارس 2016م.

9.خالد حنفي علي، «مُعضلاتُ الوساطة الأمميَّة في الصِّراع الليبي»، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 203، المجلد: 51، يناير 2016م.

10.خالد حنفي علي، «الأزمة الليبية بين مُحفِّزات التسوية وعراقيل الإنفاذ»، السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 205، يوليو 2016م.

11.خالد علي محمد الأميري وأحمد فلاح العموش، «الأمن الوطني: المفهوم، الأبعاد والنظريات»، مجلة: الآداب، كلية الآداب، جامعة بغداد، ملحق العدد: 133، يونيو-حزيران 2020م.

12.خالد كاظم أبو دوح، «الانقسام السياسي في المجال العام المصري: دراسة ميدانية»، مجلة: حوليات آداب عين شمس، القاهرة-مصر، جامعة عين شمس، كلية الآداب، المجلد: 45، عدد: يناير-مارس 2017م، جزء (أ).

13.خيري عمر، «الأزمة الدستوريَّة في ليبيا: أبعادُ الصِّراع بين المُكوِّنات السِّياسيَّة»، مجلة: سياسات عربية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد: 13، مارس 2015م.

14.زياد عقل، «المعضلة الليبية والدور المصري»، مجلة: رؤى مصرية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، العدد: 62، مارس 2020م.

15.سارة بوشوشة وعلي مدوني، «الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 17 فيفري 2011»، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد: 6، العدد: الثاني، ديسمبر 2021م.

16.عبد السلام علي مصباح ومحمد هدية درياق، «دور الانقسام السياسي في تفشي ظاهرة الفساد في ليبيا»، مجلة: جامعة سرت العلمية، المجلد: التاسع، العدد: الأول، يونيو 2019م.

17.عبد القادر عبد العالي، «التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي»، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 380، أكتوبر 2010م.

18.علي الدين هلال، «الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول، مجلة: شؤون عربية، العدد: 35، 1984م.

19.علي محمد علي الطنازفتي، «محنة الأمن الوطني الليبي بين انتكاسة الثقة السياسية وانتعاشها»، مجلة: زانكو – الإنسانيات، جامعة صلاح الدين، العراق، المجلد: 18، العدد: 3، 2014م.

20.عيسى درويش, «ركائز الاستراتيجية في خدمة الأمن القومي», مجلة: الفكر السياسي, دمشق، اتحاد الكتاب العرب, العددان: الرابع والخامس, السنة الثانية, 1999م.

21.كامل عبد الله، «مصر والأزمة الليبية»، الملف المصري، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد: 4، ديسمبر 2014م.

22.مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العربي: 2013-2014، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2015م.

23.مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العربي: 2016، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2017م.

24.محمد السبيطلي، «الأزمة الليبية: بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية»، سلسلة: دراسات(25)، مركز الملك للبحوث والدراسات الإسلامية، يوليو 2017م.

25.مصطفى عبد الله خشيم، «الانتخابات الليبية: الواقع والآفاق»، مجلة: جامعة صبراتة العلمية، جامعة صبراتة، ليبيا، العدد: السادس، ديسمبر 2019م.

26.مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، «تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية-الليبية»، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، العدد: 212، المجلد: 53، أبريل 2018م.

27.المهدي إبراهيم، «أثر العامل البشري في الأمن الوطني الليبي»، مجلة: المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 528، فبراير 2023م.

*** رابعا: الندوات والمؤتمرات:**

1-مجمُوعة باحثين، أعمال ندوة المسار الديمقراطي الليبي: وخطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، (تونس،18/أكتوبر/2017م)، ط2، طرابلس/ ليبيا: مُجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، 2020م.

2-مجمُوعة باحثين، أعمال مؤتمر: أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، (15-16/نوفمبر/2020م)، تحرير وإشراف: محمد عبد الحفيظ الشيخ، برلين: المركز الديمقراطي العربي، ليبيا: جامعة الجفرة، 2020م.

3-محمد زاهي بشير المغيربي، «الفصل الأول: الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات»، في: كمال المنوفي ويوسف محمد الصواني(تحرير) وآخرين، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة،(21-22/يونيو/2005م)، طرابلس: المركز العالمي للأبحاث والدراسات، 2006م.

*** خامسا: المو اقع الإلكترونية:**

1-«الأمن القومي الليبي»، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، بتاريخ: 10/فبرير/2023م، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/guExkJZx

2- «الأمن الوطني»، موقع: معهد البحرين للتنمية السياسية، بتاريخ: 25/مارس/2012م، متاح على الرابط التالي: https://www.bipd.org/publications/Articles/965153.aspx

3- باسم الزبيدي، «الانقسام الفلسطيني ومتطلبات التخطي»، موقع: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ: 6/نيسان/2016م، https://2u.pw/VOLmtCMB

4-بلال عبد الله: «ليبيا بين الانقسام والتقسيم: الديناميات والمسارات المُحتملة»، مركز الإمارات للسياسات، بتاريخ: 7/أغسطس/2024م، متاح على الرابط الإلكتروني التـــالي:
https://epc.ae/ar/details/scenario/libya-bayn-alianqisam-waltaqsim-aldiynami-yat-walmasarat-almuhtamala

5-»تصريح المتحدث الرسمي باسم مجلس النواب بشأن جلسة اليوم الثلاثاء»، بنغازي، 07 يناير 2025م، موقع: مجلس النواب الليبي، على الرابط التالي: https://2u.pw/0v6vs

6-»تكليف الصديق حفتر مهام الشؤون الاجتماعية والمصالحة في القيادة العامة»، موقع: أخبار ليبيا 24، بتاريخ: 10/فبراير/2025م، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/L7i31

7- جمال جوهر، التناحر السياسي في ليبيا يفتت جهود «المصالحة الوطنية»، موقع جريدة: الشرق الأوسط، بتاريخ: 16/فبراير/2025م، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/zz0sl

8- جمال عبد الرحمن، «الانقسامات السياسية وتوجهات السياسة الخارجية الليبية: (2011-2023)، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ: 25/ديسمبر/2023م، متاح على الرابط التالي:
https://mediterraneancss.uk/2023/12/25/political-_divisions-_libyan-foreign_-poli-cy/

9-»الدكتور الصدّيق حفتر: خطوات عملية لتحقيق المصالحة الوطنية وبناء ليبيا موحّدة»، موقع: ليبيا المستقبل، تاريخ الاطلاع: 5/5/2025م، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/BZr4U

10- زياد عقل: «جُذُورُ الأزمة الليبيَّة وآفاقُ التسوية السِّياسيَّة»، موقعُ: مركز الأهرام للدراسات السِّياسيَّة والاستراتيجيَّة، بتاريخ: 17/5/2015، مُتاحٌ على الرابط التالي: http://acpss.ahram.org.eg/News.aspx?Serial=227

11-»الصديق حفتر يُكثف جهوده لإنجاز المصالحة»، الجريدة الأوروبية العربية الدولية، بتاريخ: 15/12/2023م، متاح على الرابط التالي: https://euroarab-int.com/?p=31986

12- عبد العزيز الوصلي، «بعد عقد من الانقسام.. كيف تبدُو خارطة النُّفُوذ السِّياسيّ بليبيا؟»، مراسلو الجزيرة نت، موقع: الجزيرة نت، بتاريخ: 30/8/2023م، https://2u.pw/KiRTq031

13- عبد الوهاب محمد الحار، «المشهد السياسي الليبي: المسارات والسياسات»، موقع: مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، بتاريخ: 17/أغسطس/2023م، متاح على الرابط التالي: https://mediterraneancss.uk/2023/08/17/libyan_political_scene/

14- مثنى العبيدي، «ما المطلوب لنحقق المصالحة الوطنية في العراق؟»، بتاريخ: 14/1/2019م، موقع: الجزيرة نت، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/DH7qAMM

15- المجمع القانوني، «مصالحة بلا أساس أم بداية حل؟ قراءة نقدية في مرسوم المجلس الرئاسي رقم 2 لسنة 2025 بشأن المصالحة الوطنية»، موقع: المجمع القانوني، على الرابط التالي: https://2u.pw/pHUlY

16- محمد فوزي، «مخاطر أمنية واجتماعية واقتصادية.. تأثير توطين المهاجرين في ليبيا»، موقع: الشاهد، بتاريخ: 12/مارس/2025م، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/3JZHzU3C

17-»نخب فكرية تقرأ مشهد الانقسام السياسي العربي»، ملحق الخليج الثقافي، موقع: جريدة الخليج، بتاريخ: 25/أبريل/2008م، متاح على الرابط المختصر التالي: https://2u.pw/pHlcqDoF

18-وحدة أبحاث الأمن القومي، «انعكاسات التحولات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء على الأمن القومي الليبي»، المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 28/9/2024م، https://2u.pw/R5jdxAfp